

سابقا، وهناك في العمق على شبه منصة أو مصطبة مثلما نراه في أقسام المدارس، تنتصب المحكمة برئاسة Cherche Midi إلى اليمين يتراص مزدحمين في قفص ، Lequime إلى اليسار يجلس النائب العام والرائد لوكيم : Curvelier المستشار كورفليي للاتهام ضيق ستة متهمين جزائريين وثمانية عشر فرنسيا، إلى خلف العارضة مقابل المحكمة يأخذ ستة وعشرون محاميا أماكنهم صفا مميزا ، ونرى الجمهور الذي يتألف من الطلبة والمتقنين والأسماء اللامعة يزدحم مجلسه في فضاء هذه القاعة البنيصة. هكذا تفتتح في هذا اليوم من 5 سبتمبر جلسة المحكمة النظامية لقوات الجيش بباريس المخصصة لمحاكمة شبكة الدعم لجبهة التحرير الوطني المعروفة بـ «شبكة جونسون». غير أنه يبدو من الواجهة الرسمية أن الأمر لا يتعلق بقضية الشبكة ولكن بقضية حداد حمادة والآخرين..... ومنه يظهر المشكل الأول : الجزائريون الستة المناضلون في جبهة التحرير الوطني والفرنسيون الثمانية عشر المتضامنون كلهم مع بعضهم البعض، هم متابعون معا قضائيا بتهمة المساس بأمن الدولة الخارجي. الجزائريون : حداد حمادة 32 سنة مسؤول فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني : عليان حاميمي 33 سنة : 22 سنة : حنون سعيد 40 سنة : دكسي علاوة حنون ولد يونس 32 سنة، كلهم مناضلون في جبهة التحرير الوطني : وبرايمي لونيس 59 سنة الذي ينفي هذا الانتماء. المدعوة Helene Cuénat المدعوة فيرا هيرولد 43 سنة تعمل خزفية : هيلين كوينات France Binard الفرنسيون : فرانس بينار جيرار مبي 33 سنة عاملة بمصنع للأجهزة Gérard Meier مهندس : جاكلين كاري Carré Jacqueline 25 : كلير آلا 29 سنة 28 Jean-Claude Paupert سنة أستاذة بثانوية ميلوز : جون كلود بوبير 29 Janine Cahen الإلكترونية : جانين كاهين Paul Crauchet سنة : أندري توران 40 Aline André Thorent ممثل وزوجته ألين Jacques Charbit : جاك شاربيت 31 Micheline Pouteau سنة ممثل : ميشلين بوتو 27 Georges Berger سنة : بول كروشي 38 سنة ممثل : جورج بيرجي 2 47 Yvonne سنة ممثل وزوجته إيفون 37 Jacques Rispal سنة أستاذة مبرزة في الإنجليزية بثانوية نولي : جاك ريسبال سنة ممثل وزوجته ليز 27 سنة طالبة في الطب : أوديت هوتلي 30 5 Jacques Trebouta أستاذة بثانوية بيتو : جاك تريبوتا سنة. ولم يتم استدعاء إلى المحكمة غلوريا دو هيريرا 37 Denise Barrat سنة ممرضة : دونيز بارات 50 Odette Huttelير الفنانة التشكيلية التي كانت غائبة عن الجلسة. أما فيما يخص فرانسيس جونسون فكان في حالة فرار رفقة Gloria de Herrera Marion Sabret المدعوة روغانيون Regagnon : دومينيك صابري Cécile Dominique ثلاثة من رفقاءه : سيسيل ماريون تجدر الإشارة هنا إلى أن حالة هؤلاء Philippe Vigneau المدعو فيليب فينيو Jacques Vignes المدعوة دربوا : جاك فين كلهم ليست مشابهة في واقع الأمر، إذا كان يبدو واضحا من جانب الجزائريين أنهم كلهم يقولون بانتمائهم إلى جبهة التحرير الوطني إلا واحدا فإن حالة الفرنسيين كانت تبدو أقل انسجاما. تختلف خطورة اللهم الموجهة ضد هؤلاء وأولئك : من تهمة المشاركة النشيطة في الشبكة إلى تهمة التعاون الهامشي وأحيانا غير الإرادي. يعكس في الحقيقة هذا التباين اختيار المحامين للدفاع عن المتهمين : يدافع عن الجزائريين محامو ومحاميات مناضلي جبهة التحرير الوطني العاديون : عبد الصمد بن عبد الله Verges Nicaule، ميشال بوفيار Michèle Beauvillard مورييس كوريجي Jacques Maurice مراد أو صديق، جاك فيرجس Marie-Claude Radziewsky ، ماري كلود رد زيوسكي Courrégé كلودين ناهوري Claudine Nahori، نيكول ران Rein ، يدافع عن الأعضاء الأساسيين المحامون التالية أسماؤهم : Likier ميشال زافريان Jacques Michel Zavrian جاك ليكيي Maurice رولان دوما (بالنسبة لهيلين كوينات، جيرار مبي جانين كاهين جون كلود بوبير، ميشلين بوتو) : مورييس غوثرات بالنسبة لجانين كاهين) : وجيزال Jacques Libertalis بالنسبة لجيرار مبي، ميشلين بوتو) : جاك ليبرتاليس) Gautherat حاليمي (بالنسبة لفرانس بينار وجاكلين كاري). تجدر الإشارة هنا إلى أن تخلي المحامية جيزال حاليمي عن هيئة الدفاع أثناء الجلسة أدى بفرانس بينار وجاكلين كاري إلى اختيار المحاميين بن عبد الله و رولان دوما على التوالي للدفاع عنهما. أما دفاع بمساعدة كل من فرانسوا Rene William Thorp المتهمين الآخرين الفرنسيين فيتمثل في نقيب المحامين روني ويليام شورب بالنسبة لبول كروشي)، إديث نوفو Robert Badinter بالنسبة لجاك وألين شاربيت)، روبير بدنتي François Sarda صاردا بالمسبة) Geneviève Derreux وجونيفاف دبير و Andre Blumel بالنسبة لجورج بيرجي) ، أندري بلوميل Edith Neveux Gambier de la بالنسبة لجاك وليم تريبوتا) ، غمبيي دولفرتي Marcel Roger لإيفون وجاك ريسبال) ، مارسيل روجي Jacques Mercier بالنسبة لأوديت هوتلي)، جاك ميرسيي) Marc Jacquier بالنسبة لأندري توران)، مارك جاكوي Forterie بالنسبة لدونيز بارات. الاثنين 5 سبتمبر تفتتح الجلسة على الساعة الواحدة بعد الظهر بقراءة أمر Renee Stibbe وروني ستيب الدعوى والتأكد من هويات المتهمين باستجوابهم وعند بداية هذا الاستجواب بقليل يظهر إشكال بين المترجم وعليان حاميمي لكن

رئيس الجلسة يصرف النظر ويرفض الاستماع لاعتراضات عليان ويأمر بقراءة قرار الإحالة أمام المحكمة العسكرية أي قرار الاتهام. استغرقت هذه القراءة أكثر من ساعتين أدلى بها كاتبا المحكمة اللذان كان يتناوبان في هذا الإجراء يعرض قرار الإحالة بالتفصيل نشاط شبكة الدعم الخاص بكل واحد من المتهمين : لقاءات سرية، نقل الأموال، تحرير تقارير، ضبط حسابات توزيع جرائد ومنشورات، تنظيم مهمات بفرنسا وخارجها، وقد أدت عمليات التفتيش إلى اكتشاف وثائق مزورة ومفاتيح الشقق أو السيارات وكتب للأدب الممنوع، وبناءً على قول هذه الوثيقة فإن المتهمين الأكثر عرضة للخطر هم هيلين كوينات صديقة فرانسيس جونسون وفرانس بينار وجيرار مبي ممن سُجل عنهم في التحقيق أن لهم دورا هاما جدا، ضمن هذا النشاط بحكم كثرة أسفارهم. أما التهم المنسوبة للمتهمين الآخرين فجاءت أقل خطورة لكن في العموم لا الفرنسيين ولا الجزائريين احتجوا على حقيقة هذه الوقائع عند شروع قاضي المحكمة في المناداة بأسماء الشهود بعد نهاية قراءة القرار ينهض المحامي أو صديق قائلا : المحامي أوصديق : إذا كنا نريد بأن يكون لكل هذا معنى بالنسبة لموكلي عليان حامي الذي لا يفهم الفرنسية فإنه يبدو لي ربما من الأفضل ترجمة له الذي قيل الآن. لكن قبل أن يبدأ المترجم عمله أود أن تطرح عليه السؤال التالي : هل هو يُحسن الكلام باللغة العربية الفصحى ويفهمها ؟ فأنا أؤكد على العربية الفصحى لأن عليان لا يتكلم اللغة الدارجة - اللهجة المحلية وقد لاحظت قبل قليل أن السيد المترجم وجد بعض الصعوبات في الترجمة». - السيد الرئيس : إن المحكمة تُقدّر ذلك إن كان يجد بعض الصعوبات. - المحامي أوصديق : سيدي الرئيس، لا يمكن للمحكمة أن تقدر : إنه لا يحمل شهادة مؤهلة في اللغة العربية. - المحامي جاك فيرجس : هل هو بإمكان المترجم الآن أن يقوم بترجمة ما قرأه كاتبا المحكمة لمدة ساعتين ؟ إذا أردنا أن نحاكم عليان فإنه يبقى من الواجب أن يفهم هذا الأخير ما الذي نريده منه بالضبط مثله مثل أي فرنسي كامل الحقوق. - السيد الرئيس : حسن. عليك أيها المترجم أن تقوم بترجمة لهؤلاء الأشخاص جميعا وقائع التهم المنسوبة إليهم. - المحامي أوصديق : لكن هل لكم أن تُقدّموا لي إقرارا أن المترجم لا يمكنه أن يترجم إلى اللغة العربية الفصحى ؟ - السيد الرئيس : ما الذي يقصد بالعربية الفصحى ؟ المحامي فيرجس : العربية التي ليست لهجة دارجة محلية ، سيدي الرئيس. - المحامي أوصديق : أود أن يُقدّم لي إقرارا يُبين أن السيد المترجم قد قام بترجمة قبل قليل الأسئلة التي طرحتموها على عليان دون إتقان اللغة التي يحسنها عليان ومع ذلك أجابكم. - المترجم (باحترام) : «صحيح أنا لا أفهم...» - المحامي أوصديق : سيدي الرئيس، أريد إقرارا إثباتيا على أن بيننا مترجما حضر بصفته كذلك رسميا لنقل إلى اللغة التي يفهمها عليان وقائع المحاكمة لمدة ساعتين وها هو الآن يُعلن عن عدم صلاحيته لهذه المهمة. هذا كل ما في الأمر». السيد الرئيس : تقرر المحكمة بمواصلة إجراء مناداة الشهود أما بخصوص الإقرارات المطلوبة، فسيتم التطرق إليها بعد رفع الجلسة.... - المحامي فيرجس : كيف يمكن لموكلا ولنا نحن في نظركم أن يكون في مقدورنا أن نتناول قضية الشهود إذا كان موكلا لا يفهم ما الذي يقال في القاعة ؟ بعد تعليق الجلسة لمدة ساعة إلا ربع تعود المحكمة «مقررة» أن كل الناطقين بالعربية الذين يتكلمون الفصحى يفهمون اللغة الدارجة، وهذا يعني رفض طلبات المحامين مما أثار احتجاجهم. - المحامي فيرجس : يوجد بالطبع تشابه بين العربية الفصحى والعربية الدارجة (اللهجة المحلية) مثلما يوجد تشابه بين مختلف اللغات الرومانية. لكن لا أعتقد أن شخصا يتكلم اللغة الفرنسية يُمكنه أن يطلب من مترجم من رومانيا بترجمة نصوص مكتوبة باللغة الألمانية !. السيد الرئيس : إن المحكمة قررت ... أرجو منكم أيها السادة ألا تتكلموا كلكم في آن واحد إنني أرى النقاش يعمه الصخب التهكمي وهذا أمر خطير.. لسنا هنا في سوق ! - المحامي ليكي : سيدي الرئيس، حتى ولو افترضتم أن الذي يفهم ويتكلم العربية الفصحى يفهم اللهجة العربية المحلية أي العربية العراقية، العربية المغربية.. إلخ، فهذا لا يعني أن الذي لا يتكلم سوى لهجة واحدة يفهم العربية الفصحى، وبالتالي فلا يمكنه أن يفهم الإجابات التي تقدم أمامه ولا يستطيع إذا ترجمتها بشكل مقبول، وهذا حال المترجم الذي صرح لنا قبل قليل أنه لا يتكلم سوى العربية الدارجة ولا يفهم العربية الفصحى، إذا فكيف يمكنه ترجمة الإجابات ؟ إن هذا موضوع الطلبات التي أضعها بدوري بين أيديكم. - السيد الرئيس (متوجها بالكلام إلى المترجم) : «هل يمكنك أن تترجم إلى الدارجة أي اللهجة المحلية أو إلى الأمازيغية (القبائلية) ؟ فقد كلفتك بترجمة الوثيقة التي أمامك إلى العربية الدارجة أو إلى الأمازيغية. لا يرد المترجم على السؤال الذي فاجأه. المحامي أوصديق : سيدي الرئيس ألم يخطر ببال المحكمة أن توظف مترجما يملك شهادة في لغة الأفرن إحدى عاميات فرنسا) لترجمة الفرنسية ؟ - السيد الرئيس : ليست المحكمة مجبرة على الإجابة على أسئلتكم في هذه الآونة، نطلب من النيابة العامة أن تقدم طلباتها. - النائب العام : أطلب من سيدي الرئيس أن يتم تجاوز هذه المسألة.. السيد الرئيس : إقرارا لنتائج حكم النيابة العامة ليس هناك من داع الإعطاء الإقرارات المطلوبة. - المحامي فيرجس : كان ليكون من المنصف لو أن الكلمة الأخيرة تركت للدفاع الذي يطلب في هذه الحالة

بأن يُعطى له إقرار على أنكم قبلتم بطلبات النائب العام من دون إتاحة الفرصة للدفاع أن يُوضح رأيه حول هذه المسألة حيث نرى القبائلية تماثل العربية العامية والعربية العامية تماثل العربية الفصحى». – المحامي أوصديق : أطلب بتقديم إقرار يثبت أن السيد الرئيس لبي الطلبات الخاصة بـ تقديم الإقرار الموجهة للمحكمة». – السيد الرئيس : لك الكلمة إذا لتفصيل أدلتك.. المحامي أوصديق : لم أعد لأقدر على تفصيل أدلتي والسبب في ذلك أنكم استبقتم الحكم. إن طلبي للإقرار وجهته للمحكمة وهذا لا يقبل المنازعة، والحالة هذه فأنتم من أعطى الإجابة». – المحامي فيرجس : مادما ندعي أننا نطبق القانون الفرنسي بكامله على الجزائريين الذين هم في قفص الاتهام، فإنه على الدفاع أن يلجأ إلى قانون أصول المحاكمات، وهنا نجد موافقة الكل : إن الخلط بين سلطة قاضي المحكمة التقديرية وسلطات المحكمة هو خرق خطير لحقوق الدفاع. هذا وقد أودع الدفاع طلبات مكتوبة موجهة إلى المحكمة والمحكمة علقت الجلسة. غادرتم القاعة ثم عدتم وأنتم سيدي الرئيس توليتم الإجابة عوضا عن المحكمة عن الطلبات التي أودعناها نحن موجهة إلى المحكمة ! والحال أنه لم يكن من الضروري جمع القضاة السيد الرئيس : ولكن لا أحد قام بجمع القضاة !. المحامي فيرجس : ... أو لتفريقهم ! – السيد الرئيس : قامت المحكمة بتعليق الجلسة بسبب اكتظاظ القاعة بالناس وشدة حرارة المنتشرة في الأجواء وأن المرافعات إلى حد الآن لا زالت ثقيلة ثم أنه يوجد ضرورات قصوى، فليس هناك من سبب آخر». – المحامي فيرجس : لا يسع الدفاع إلا لينحني أمام هذه الضرورات القصوى ولكن مع ذلك يعلق الرئيس الجلسة لمدة ساعة إلا ربع. ثم تستأنف المحكمة جلستها برفض الطلبات المقدمة من قبل المحامين أوصديق وفيرجس – السيد الرئيس : سيقوم المترجم بترجمة الحكم الذي أعلننا عنه في الفور. المحامي فيرجس : نعم ولكن هذا الحكم سيترجم إلى العربية. الدارجة لفائدة شخص يتكلم العربية الفصحى، فقد أعلنتم عنه من دون إعطاء الفرصة لموكلي مثلما يفرضه قانون أصول المحاكمات للإفصاح عن رأيه حول المناقشة التي تمت. يطلب منكم الدفاع إذا بأن تعطوه إقراراً أن المحكمة استأنفت جلساتها بتقديم حكم وأن هذا الحكم تم الإعلان عنه من . دون أن تعطى الكلمة في الأخير للمتهم عليان حاميمي ليدلي برأيه إن كان يُقر أو لا بالطلبات التي تقدم بها الدفاع. – السيد الرئيس : المحكمة تقر بأنه ولا أي احتجاج تم التعبير عنه من قبل موكل المحامين فيرجس وأوصديق حول الطلبات التي تقدم بها هذان الأخيران. هيئة الدفاع تبدي احتجاجها إزاء هذا التصريح) – المحامي فيرجس : لا، لا سيدي الرئيس، إنه يتكلم العربية الفصحى : بل قل أنه بقي صامتا لا يفهم شيئا ! إننا بصدد محاكمة شخص لا يفهم شيئا مما يجري هنا. فهو يرى حركات من هنا ومن هناك، يرى أعضاء المحكمة ينسحبون ثم يعودون بعد قليل، يرى محاميه يتحركون في القاعة بزبهم الرسمي.. لكنه لا يفهم شيئا مما يحدث ولم يُعط حتى الكلمة ليعبر عن رأيه ! – السيد الرئيس : أقر لك إقراراً أنه لم يُمكن من نيل الكلمة بناء على طبيعة الطلبات المقدمة المحامي فيرجس : «إنه لا يفهم شيئا، بل وحتى أنتم سيدي الرئيس تعترفون بأنكم تراجعتم عن إعطائه الكلمة، فبأي لغة ستكلمونه بها وبأي لسان سيجيبكم به حتى تفهموا ما يريد؟ – السيد الرئيس : تنسحب المحكمة للبت في طلبات المحامي ليكيي». – المحامي أوصديق : أود معرفة ما قول موكلنا حول هذه الطلبات». – السيد الرئيس : هل لديه من ملاحظة يقدمها ؟ يرد عليان بالعربية ويُبدي المترجم حركة توحى بأنه غير قادر على الترجمة. – السيد الرئيس : بأي لغة يتكلم ؟ سجل أيها الكاتب أنه بناء على أقوال المتهم عليان، يعلن المترجم أنه لم يفهم شيئا مما قاله. تعلق الجلسة للمرة الثانية. والمحكمة ترفض طلبات المحامي ليكيي. – السيد الرئيس : السيد المترجم، قم بترجمة هذا الحكم. – المترجم : لا أحسن الكلام بالعربية الفصحى. السيد الرئيس : ترجمه بالعربية بالعربية الدارجة التي تتكلمها فقد سبق للمحكمة أن بنت في هذه المسألة واعلم أن من يتكلم العربية الفصحى هو بالضرورة يفهم العربية الدارجة، وبالتالي فيمكنك أن تترجمه إلى هذه العربية الدارجة. يشرع المترجم في الترجمة. الإقيام – السيد الرئيس : ولا أسئلة تطرح ؟ ولا أحد يحتج ؟ . المترجم : قال : «أنا لا أفهم شيئا». – السيد الرئيس : من ؟ . – المترجم : «عليان». نقاش آخر يفتتح حول طلبات أخرى قدمها المحامي ليكيي ثم تقوم المحكمة برفضها مرة أخرى ويُعلق رئيس المحكمة الجلسة على الساعة 18 سا و 45 د لتستأنف في الغد الموالي. الثلاثاء 6 سبتمبر تستأنف الجلسة على الساعة الواحدة بعد الظهر. السيد الرئيس : الجلسة مفتوحة. وقبل مواصلة المرافعة يجب أن أشير إلى أنه قد سبق لي وأن ذكرت بالأمس أن الوقائع التي تمت محاكمتها في هذه القاعة هي مؤلمة قد تؤدي إلى معاقبة مرتكبيها بحرمانهم من الحرية ولا يقبل عندئذ لأي كان أن يبدي احتجاجه مسببا الفوضى داخل القاعة. أخطر إذا الحضور أن أي تشويش أو إخلال بنظام المحكمة سيؤدي بطرد صاحبه من القاعة ومتابعته قضائيا. لا يقبل بتاتا في مثل هذه الظروف حيث تراق الدماء على الشواطئ الجزائرية وفي الجبال وفي أماكن أخرى أن تثار البلبلة للإخلال بسير نقاشات هذه المحاكمة الهادئة، سيتم قمع كل احتجاج أو مظاهرة تصب في هذا الاتجاه... ثم يطلب رئيس المحكمة أمام اندهاش الجميع من

مترجمين اثنين جديدين بأداء القسم أمام المحكمة التي تعينهما رسميا : ليس فحسب مترجم العربية الفصحى الذي أنكرت فائدته كل الأحكام الاعترافية المعلنة بالأمس، بل إضافة مترجم آخر في اللغة الأمازيغية. وعليه يطلب المحامي ليكيي بعدما ذكر الحضور بالقرارات السابقة للمحكمة معانة لغوية المعرفة إلى مدى يمكن لشخص لا يحسن الكلام سوى بعربية دارجة أن يفهم العربية الفصحى والعكس بالعكس. لكن النائب العام يطلب صرف النظر عن هذه النقطة متذعرا بحضور مترجمين اثنين جديدين في القاعة. المحامي أو صديق : أنا استغرب لهذا الرد الذي يبدو يهمل الحكم المعلن بالأمس لقد سلمتم بالفعل أنه يمكن للمترجم المتكلم العربية الدارجة أن يفهم عليان حاميي وأن هذا الأخير المتكلم العربية الفصحى يمكنه أن يفهم المترجم المتكلم العربية الدارجة. يجد الدفاع اليوم مترجمين اثنين جديدين لإخفاء النقائص التي أخطرتنا المحكمة بشأنها، غير أنني لا أفهم مغزى طلبات السيد النائب العام، يا إما أن الحكم الذي أعلن عنه بالأمس كان مؤسسا وحضور المترجمين غير ضروري، أو أن هذا الحضور ضروري والحكم يفترض به أن يلغى». يستطرد الرئيس ويرفض طلبات ليكيي بعد رفع الجلسة ثم يستأنف باستجواب عليان حاميي حول هويته ثم يأمر المترجمين الجديدين بترجمة إلى العربية الفصحى وإلى العربية الدارجة وإلى الأمازيغية لفائدة المتهمين المسلمين كل الإجراءات القانونية الأولية السابقة للنقاش : الأمر بالاستدعاء للمحكمة العسكرية، التماس رفع القضية إلى هذه المحكمة نفسها الموافقة التي قدمتها النيابة العامة والأمر بالمثل أمام المحكمة العسكرية للقوات المسلحة بباريس. المحامي دوما : لقد ذكرت سيدي الرئيس عند بداية الجلسة أن فوضى الأمس يجب ألا تتكرر لكنكم أضفتم أيضا أن المرافعة كانت خطيرة جدا في الوقت الذي كانت فيه الدماء تراق على شواطئ الجزائر. ليس من صالح أي محام مثلما أرى حقيقة أن يقدم عريضة مثل تلك التي سأقوم بتقديمها إلى المحكمة على شكل طلبات، لكني أود بسبب الخطورة نفسها التي أشرت إليها أن الضوء كله يجب أن يُسلط على هذه المسألة. سأطلب من المحكمة أن تجرح رئيسها. إن المتهمين الذين أدافع عنهم هنا - أربعة منهم على الأقل هم فرنسيون متروبوليون قبلوا بتحمل مسؤولياتهم ويعترفون بأنهم ينتمون إلى شبكة فرانسيس جونسون وأنهم قدموا العون لجبهة التحرير الوطني، ففي اللحظة التي تفتتح فيها المرافعات يبقى من غير المقبول في نظر المدافعين عن هؤلاء المتهمين أن يُلقى في أذهان القضاة الذين يجهلون الكثير عن هذا الملف فكرة وجود علاقة بين وقائع هنا ووقائع هناك، غير مقبول بتاتا أن يتم التأثير في هؤلاء لغرض توجيههم وجهة معينة في إصدار الحكم بالقيام بعلاقة بين الوقائع التي يعترف بها المتهمون بمعنى العون الذي قدموه لجبهة التحرير الوطني وبين الوقائع الأخرى التي حدثت في شواطئ الجزائر». يقوم حينها المحامي ليكيي بقراءة العريضة المقدمة من قبل أحد عشر محاميا باسم موكلهم الأحد عشر تتمثل هذه العريضة في طعن وتجريح رئيس المحكمة وتتهمه بـ التحيز والاعتماد على الرأي الشخصي. ينهض في هذه الأثناء المحامي فيرجس ليؤكد على ما جاء في العريضة ثم يضيف : المحامي فيرجس : قيل عن هذه المرافعات منذ الأمس أنها تحولت إلى تهريج ومع ذلك فلم يتم التطرق إلى حد الآن إلا لمسألة طبيعة الإجراءات الواجب اعتمادها في هذه المحاكمة. لكن الدفاع المتمسك باحترام القانون قد حقق الهدف الذي كان يسعى إليه : جعل حالة عبث تتولد من مخاض عبثيتها. وهذا العبث الأولي يتمثل في إرادة مقاضاة رجال يقولون أنهم جزائريون. رجال متابعون قضائيا بتهمة المساس بأمن الدولة في حين أن رئيس الدولة نفسه يعترف لشعبهم ولهم أيضا بحق اختيار مصيرهم بأنفسهم. لكن الطلبات التي اقترحت عليكم الآن لها معنى آخر تتجاوز مسألة الإجراءات لتتناول أساس المشكلة لقد ذكرت سيدي الرئيس في بداية هذه الجلسة أن أناسا يموتون على شواطئ الجزائر لكن اسمحو للمحامين الموجودين في هذه القاعة بأن Montluc يُذكروكم أنه قبل أن يموت هؤلاء الأشخاص على شواطئ بالجزائر بأيام قليلة قد مات سجين جزائري بسجن مونتلوك بليون ولم يتم استدعاء محاميه لتقديم التماس بالعفو مثلما ينص عليه القانون وكان ذلك في أجواء من الاحتجاجات الفرنسية والدولية، مات بينما كان أصدقاؤه يرددون أناشدهم الوطنية محتفلين. إذا كنتم حقيقة تريدون التذكير بخطورة الوقائع في الجزائر ويأتي دوركم غير متحيز لجهة ما سيدي الرئيس فإنه كان عليكم أن تذكروا الأموات الذين سقطوا من الجانبين ؛ أن تذكروا أن أشخاصا يموتون على شواطئ الجزائر فهذا أكيد ولكن اذكروا في نفس الوقت أنه منذ بداية هذه الحرب قد قتل 800.000 جزائري، أن أطفالا يموتون جوعا كل يوم، أنه نتج عما أطلق عليه بـ معركة الجزائر 3000 مفقود اغتيل معظمهم غدا .. والتعذيب والأعداد الكبيرة من الجزائريين ممن لم يوجد لهم أثر بعد اعتقالهم في السجون والمجازر المرتكبة في حق السكان العزل.. كان يجب ذكر كل هذا. ا سيدي الرئيس. بعد ساعة إلا ربع من رفع الجلسة يقضي النائب العام برفض هذه العريضة. يندھش المحامي زافريان لهذه الاقتضابية ويتأسف المحامي بن عبد الله لكون النائب العام لم يتحمل مسؤولياته بكل وضوح. ثم ينصرف أعضاء المحكمة للتشاور ليعودوا من بعدها للإعلان عن بطلان الطلبات بحكم أن كل طلب تجريح يجب أن يُقدم على شكل عريضة إلى الرئيس

الأول لمحكمة الاستئناف الذي وحده له الصلاحية للفصل في هذه المسألة بعد رأي وكيل الجمهورية. ثم يتم رفع الجلسة إلى غاية الساعة 19 سا 15 د.